الريف و الحضر في الجزائر و المعادلة الصعبة

د/ رشيد زوزو
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
جامعـــة بسكرة

الملخص :

إن التحولات الاجتمـــاعية التي شهدتها الجزائر وانعكـــاساتها على المجتمعين الريفي والحضري أفضت إلى إعـــادة النظر في العلاقة مدن أرياف ، فقد ظلت الأولوية تستحوذ عليها المدينة وظـــل العالم الريفي فضاء ملحقا بها.

وفي هذا السياق جاءت سياسة التجـــديد الريفي لتعيد النظـــر في هذه العلاقـــة ولتساهم في تدعيم التماسك الاجتماعي والتنميـــة المتوازنـــة بين المجتمعين .

وستتناول هذه الدراسة العلاقة الجدلية بين هذبن الفضاءين ، في محاولـــة لرسم هذه العلاقة، و الإسهـــام فـــي طـــرح إشكالاتـــها ،للوصـــول إلـــى بنـــاء شبكـــة استيطـــان متوازنـــة.

Résumé :

Les mutations sociales qu'a connu l'Algérie et ses réflexions sur les deux sociétés rurale et urbaine ont incité à revoir la relation ville - compagne, en effet la ville a plus d'importance et elle est toujours en priorité alors que la compagne n'est qu'une annexe ;.

Dans ce contexte ; une politique du renouveau rural a été élaborée pour réviser de nouveau cette relation et pour contribuer au renforcement de la cohésion sociale et enfin aboutir à un développement bien équilibré de ces deux sociétés.

Cet article traite la relation dialectique entre le milieu rural et le sphère urbain, tout en essayant de tracer les repères de cette relation .

Cette problématique vise à constituer un réseau d'occupation équilibrée.

مقدمـــــة

اتسم المجتمع الجزائري منذ فجر تاريخه ببنيات اجتماعية ، غلب عليها الطابع الريفي والنظام العائلي القبلي – وإن عرف الحياة الحضرية أيضا– فقد ظلت العلاقة مدن أرياف قائمة وفي إطار من التوازن ، إلا أن الحقبة الاستعمارية الفرنسية والسياسات التي انتهجتها أدت إلى انقلاب في بنية المجتمع الجزائري وإلى تحولات عميقة كان لها الأثر العميق اتجاه هذه العلاقة، ثم جاء الاستقلال ليحدث تغييرا جذريا وجوهريا في البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري .

فكان لتمركز الثروة والسلطة بالمدن وسياسات التحيز إزاءها أن تحولت إلى مناطق جذب قوية وكاسحة ولم تفلح السياسات التنموية الريفية كالتسيير الذاتي والثورة الزراعية من أن تعمل على كبح جماح النمو الحضري المتسارع .

ثم كانت التحولات الاجتماعية الكبرى خلال العشريتين الأخيرتين أن أحدثت هزة كبرى في المجتمع وخلخلة في العلاقة مدن أرياف .

وما هذه الدراسة إلا إسهام في إعادة النظر في هذه العلاقة ومن منظور تكاملي بين طرفي هذه المعادلة.

أولا– مفهوما الريف والحضر:

من الصعب وضع تعريف محدد ودقيق لكل من الريف والحضر أو المدينة والقرية ، ذلك أن بعض المدن تجمع في خصائصها ووظائفها خصائص ووظائف الحياة الريفية ، وبالمثل نجد أن مظاهر النشاط العمراني في كثير من القرى خاصة المجاورة للمدن الكبرى تقترب إلى حد كبير من مظاهر النشاط العمراني في الحضر

ومن ثم فإن تحديد مفهوم كل منهما هو مفهوم نظري أكثر منه مفهوم يستند إلى طبيعة الحياة الاجتماعية في كلا المجتمعين

1 – مفهوم الريف : قبل استعراض بعض محاولات التعريف بالريف يمكننا التوقف قليلا عند الأصول الأولى لكلمة " الريف " فهي تدل أو تشير إلى كلمة (Rural)ونعني بها "القرية" ، أما إذا عدنا إلى البحث عن معانيها في اللغات الأخرى، نجد في اللغة اليونانية أن (Rus) تعني الريف ، وأن هذا الوصوف أعطى للمضاف إليه فأصبح (Ruris) الذي

يحمل صفتين متشابهتين هما (Rustitus) و(Ruralis) وهاتان الصفتان هما السمة الريفية.(1)

ولعل تعدد المجتمعات الإنسانية وتفرعها هو الذي أدى إلى تعدد وجهات النظر بين العلماء والباحثين ،

فقد ذهب البعض إلى اعتماد حجم السكان ، في حين اعتمدت مجتمعات أخرى على المهنة الغالبة على سكان المنطقة حيث إذا كانت أغلبية السكان يمارسون الزراعة فهي ريفية . واستخدم الجغرافيون هذه الكلمة بمعنى خاص وقصدوا بها البيئة التي يعيش فيها الفلاحون ويمارسون فيها نشاطهم

إن غلبة هذه الأساليب التقنية دفعت بعلماء الاجتماع محاولة وضع تعريفات تبرز الحقيقة السوسيولوجية .

وهكذا وجدنا شيوع استعمال كلمة "المجتمع المحلي الريفي " لتطلق هذه الكلمة على مجموعات السكان الذين يعيشون على الزراعة ويتميزون بكيان خاص ولهم مصالح خاصة ، كما أنهم يتمسكون بقيم معينة تختلف عن سكان المدن. (2)

فقد عرفه "دوايت ساندرسون (Dwight Sandrson)على أنه (الصورة الرابطة القائمة بين الأشخاص ومؤسساتهم في منطقة محلية يعيشون فيها على الزراعة وفي قرية تمثل عادة محور نشاطاتهم الجمعية)(3).

ومنهم من يذهب إلى أن الريف: (مناطق قليلة السكان والكثافة السكانية وكذلك الحجم وهو منعزل نسبيا ، واقتصاده في معظمه قائم على الإنتاج الفلاحي ، وتجانس السكان إلى حد كبير). (4)

وإذا كان هذا التعريف تضمن العناصر (الايكولوجيا ، والمهنة ، والجانب السوسيو ثقافي ، إلا أن واقع الأرياف أظهر قصور هذا التعريف سيما ما تعلق بالبعد العددي ومسألة الانعزال بفعل وسائل الاتصال التي جعلت من العالم قرية .

ومن التعاريف التي نراها تتماشى وطبيعة مجتمعنا الريفي تعريفنا الذي مؤداه (الريف هو منطقة قليلة السكان و الكثافة بشكل نسبي، اقتصادها قائم على الزراعة كنشاط رئيســـي سكانـــها متجانسون يشيع بينهم التضامن الآلي، و يقوم الاعيان فيها بدور رئيسي) (5)

2 – مفهوم الحضر : يبدو أن أول أساس اتخذ لتحديد مفهوم الحضر ه و الطريق الإحصائي لتطبقه معظم الدول كفرنسا (أكثر من 2000 نسمة) ، وايرلندا (1500 ن) والولايات المتحدة (2500 ن) ليرتفع الرقم في كل من بلجيكا وهولندا والهند والجزائر إلى (5000 ن) ولينزل هذا الرقم إلى 200 نسمة في فنلندا والسويد .(6) .

وفي اطارهذا البعد جاء تعريف بريس(Brees) ليقول أن المدن هي التي تتكون من أكبر من (20000) ساكنا(7)

وربما كان هذا التحديد العددي ملائما للأغراض الإحصائية ، إلا أنه غير مفيد من الناحية السوسيولوجية، ثم إن هناك عدم اتفاق على العدد في كثير من بلاد العالم .

وعرفت المدينة أحيانا في ضوء اصطلاحات قانونية كأن يطلق اسم مدينة على مكان ما عن طريق وثيقة رسمية تصدر عن سلطة عليا ، إلا أن المكان لا يمكن أن يكون مدينة لمجرد إعلان ، ثم إن هناك مدنا عريقة ومتطورة و لكن دون إعلان رسمي(8)

ويذهب بعض الباحثين إلى الأخذ بدرجة التمدن والتحضر – كلويس ويرث L Wirth مثلا)، ويميل البعض إلى الأخذ بالمظهر الخارجي كالأبنية الشاهقة والشوارع المرصوفة وطائفة من المؤسسات الخدمية المختلفة ، ويربط البعض المفهوم بالبعد التاريخي وبما تملك من رصيد تاريخي وشواهد على تحضرها .

ولعل من التعاريف الأكثر شيوعا ذلك الذي يستند إلى الوظيفة الاجتماعية ، فالمدينة إذن هي التي يشتغل بها أكثر من 80 بالمائة بالصناعة والتجارة والخدمات .

ولما كانت تلك المفاهيم ذات البعد الأحادي تصطدم بواقع الحياة الحضرية فإن تعاريف العديد من علماء الاجتماع اعتمدت على أكثر من بعد .

عرف "الفين بوسكوف " (A Boskofe) المجتمع الحضري انه (يتميز بهيمنة المهن والأعمال التجارية والصناعية وما تعلق منها بالخدمات فضلا عن تمتعه بدرجة عالية من تقسيم العمل وما يستتبعه من تعقد اجتماعي وما يصاحب ذلك من كثافة سكانية عالية وقيام التنسيق والضوابط الاجتماعية على أساس غير قرابي. (9)

ومن هنا نصل إلى أن المفهوم الدقيق للمدينة لابد أن يأخذ بعين الاعتبار تعدد العوامل والابعاد الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والاحصائية.

وفي هذا السياق نشير إلى تصور (سوركن و زيمرمان) لأنهما أكثر ممن حاولوا تعريف المدينة وضوحا فقد جمعوا عدة خصائص يختلف بها العالم الحضري عن العالم الر يفي وهي : المهنة ، البيئة ، حجم المجتمع المحلي ، كثافة السكان ، تجانس أولا تجانس السكان ، التميز والتشريح الاجتماعيان ، التنقل والحركة ، نسق التفاعل.(10)

وفي الجزائر فإن الديوان الوطني للإحصائيات وفي إطار الإحصاء العام للسكان فإنه اعتمد تعريفا للفضاء الحضري يشمل على مجموعة من المعايير وهي : [11]

_ المعيار الإداري ، باعتباره حضريا كل مراكز الولايات والدوائر باستثناء تلك التي تضم أقل من 2000 نسمة .

_ معيار الحد الأدنى للسكان (5000 ن) .

_ وجود حد أدنى من التجهيزات الاجتماعية والتربوية .

_ معدل نمو السكان بين مختلف الإحصاءات العامة للسكان .

وبعد هذا يمكن ؛أن نصل إلى مفهوم للحضر يجمع تلكم الخصائص ويتوافق وطبيعة حواضرنا وذلك على النحو التالي:(الحضر وحدة اجنماعية على رقعة جغرافية محددة المساحة تتنوع فيها المؤسسات والوضائف والخدمات ويقل فيها النشاط الزراعي، تتميز بكثافة سكانية عالية نسبيا وعدم تجانس سكانها الذين يسود بينهم التضامن العضوي ، وهي نسق مفتوح تؤثر وتتأثر بمحيطها الخارجي الذي تشكل الأرياف جزءكبيرا منه) [12]

ثانيا : الحضر والتحضر في الجزائر وإشكالاتهما

ترتكز الزيادة السكانية في الوسط الحضري على عاملين هما: الزيادة الطبيعية للسكان و صافي الهجرة أي الفارق بين المهاجرين القادمين والمهاجرين المغادرين.

وتشهد هذه الظاهرة نقاشا حادا في مختلف دول العالم خاصة وأن العالم يعرف انفجارا سكانيا عنيفا ، ويتضح ذلك من خلال الإحصائيات الواردة في برنامج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 1994 والتي تبين أن عدد السكان تضاعف أكثر من مرة وبات يتزايد بنسبة90 مليون نسمة سنويا .

وطبقا لإسقاطات الأمم المتحدة فمن المرجح أن تصل الزيادات السنوية أكثر من مليون عام 2015 ، وباستشراف المستقبل لمدة 20 سنة نجد أن الإسقاطات البديلة تتراوح من إسقاط منخفض يبلغ 7.27 مليارا في عام 2015 إلى إسقاط عال يبلغ 7.92

مليار نسمة، وإذا ما توغلنا لمسافة أبعد زمنيا (2050) يظهر الإسقاط المنخفض للأمم المتحدة تعدادا سكانيا عالميا يبلغ 7.8 مليار ويظهر الإسقاط العالي تعدادا سكانيا يبلغ 12.5 مليار نسمة.[13] .

وفي الجزائر فإن ظاهرة التحضر ظاهرة قديمة جديدة، فهي قديمة قدم حضارة حوض البحر المتوسط، فقد وجدت بقايا مستوطنات حضارية يعود تاريخها إلى ما قبل الميلاد.

وهكذا تكون الجزائر قد عرفت حياة حضارية متنوعة عبر تاريخها الطويل وعبر تعاقب الأجناس البشرية وحضارتها عليها لتترك بصماتها واضحة في ثقافتها وفي تراثها العمراني ولتساهم في تشكيل الشبكة الحضرية الحالية .

1 – مراحل التحضر في الجزائر: مرت عمليات التحضر في الجزائر الحديثة بمراحل عدة يمكن حصرها في مرحلين رئيسيتين :

ا – **المرحلة الاستعمارية :** إذ بعد استكمال عملية الاستعمار وتوسيع نفوه وتجريد الجزائريين من أراضيهم الزراعية أن تراجع الأهالي إلى الأراضي الجبلية الوعرة والأقل خصوبة، ولأنها لم تعد تفي بحاجاتهم مما جعلهم يتخلون عنها ويتجهون نحو المناطق العمرانية طلبا للرزق في أعمال حقيرة وشاقة وبأجور زهيدة، وليشكلوا أحزمة من الأحياء القصديرية حول المدن.

وباندلاع الثورة التحريرية 1954 وبسبب السياسة الوحشية التي انتهجها الاستعمار الفرنسي حيال سكان الأرياف من تقتيل وتهديم للبيوت وإقامة المحتشدات أن غادر سكان الريف بيوتهم نازحين نحو المدن وباتجاه تونس والمغرب.

ب – مرحلة الجزائر المستقلة: مع الاستقلال كان قد بلغ السكان الحضريون 30% ليتواصل ارتفاع معدل نسبة الحضريين تحت تأثير مخلفات الاستعمار ثم السياسات التي تبناها القادة الجدد للدولة الجزائرية المستقلة في المجالين الزراعي والصناعي .

ففي المجال الزراعي فإن التسيير الذاتي والثورة الزراعية فبدلا من أن تعملا على استقرار الريفيين دفعت بهم نحو المدن فشكلت بذلك تلك السياسات عامل طرد . وفي مقابل ذلك كانت الخريطة الصناعية تتسع بالإضافة إلى ذلك توفر الكثير من الخدمات والمرافق الضرورية في الحوار لتتراوح معدلات نمو السكان الحضر ما بين 4 و 8

سنويـــا خلال عشرية السبعينات. [14] إلا أنه مع منتصف الثمانينات وبداية الأزمة الاقتصادية كانت المدن قد تشبعت فطفت الأزمات من سكن وبطالة ونقص في الخدمات الاجتماعية المختلفة .

2 – خصائص التحضر في الجزائر: ولإبراز بعض خصائص التحضر في الجزائر فقد أفضت الدراسات إلى :(15)

ا – غلب على الشبكة الحضرية – حسب تعداد 1987– طابع المدن الصغرى والمتوسطة ،شكلت في مجموعها نسبة96 %من مجموع التجمعات الحضرية .

ب – بينت الاحصائيات المتعلقة بتطور عدد سكان الجزائر تعادل سكان الأرياف مع الحواضر مع نهاية 1990 بحصة 11.5 مليون لكل صنف ليشكل هذا التاريخ تحولا جديدا في التركيب السكاني للجزائر من مجتع ريفي إلى مجتمع حضري .

ج – شكلت الهجرة الريفية العنصر الأكثر تأثير في ارتفاع عدد سكان المدن خاصة في المرحلة 1954–1966 لتتواصل ولكن بوتيرة أقل .

د – تركز السكان الحضريين في الولايات الشمالية القريبة من الشاطئ الساحلي.

وفي تعداد 1998 يكون الواقع السكاني قد سمح بتصنيف 447 تجمعا في 5 فضاءات حضرية: [16]

ا – فضاء حضري بحد أدنى من السكان لا يقل عن 10.000 نسمة ولا تتجاوز نسبة السكان الفلاحين 2000 نسمة (121 تجمعا) .

ب – فضاء شبه حضري يضم 68 تجمعا سكانيا أو مدنا تابعة بقرب الحواضر الجهوية الأربعة الكبرى.

ج – الفضاءات نصف الحضرية بحد أدنى من السكان لا يقل عن 10.000 نسمة ويبلغ عدد السكان الفلاحين 1000 نسمة على الأقل (175 تجمعا) .

د – الفضاءات نصف الحضرية المحتملة التي يمكن لها بفضل وضعها كمركز إداري أن تطمح في الأجل القصير إلى تطوير التجهيزات وإلى اجتذاب السكان (58 تجمعا سكانيا)

ه – الفضاءات التي لا تتوفر فيها هذه الشروط ولكنها تعتبر حضرية بفضل وضعها كمركز دائرة (25 تجمعا سكانيا) .

وهكذا صنفت بعض التجمعات السكانية ضمن الفضاءات الحضرية رغم أنها لا تتوفر على شروطها، وإبعاد بعض التجمعات من التصنيف ضمن تلك الفضاءات الحضرية رغم احتمال توفر شروطها .

إلا أنه من الواضح أن المعايير المستخدمة والمصاعب التي تلاقيها تترجم درجة تعقيد المهمة ، ومن ثم فإن الجزائر تكون قد اعتمدت في تصنيف الحواضر والأرياف إلى عدة معايير ومؤشرات اجتماعية واقتصادية وبيئية : (انظر الجدول رقم (1))

وبالاستناد إلى تلك المؤشرات اعتبرت حضرية كل بلدية يبلغ معدل التمدن فيها 50% والكثافة السكانية فيها أعلى من متوسط الكثافة في المنطقة التي توجد فيها (الشمال–الهضاب العليا– الجنوب) ، وأن واقع العالم الحضري في الجزائرأصبح في سنة 2005 عدد سكانه 20.5 مليون من مجموع 33.9 مليون نسمة.وأن عدد البلديات الحضرية 568 منها 384 تقع في الشمال و 120 توجد في الهضاب العليا و 58 في الجنوب,(17)

جدول رقم(01) يتعق بهندسة المؤشرات ودلائل التنمية

المؤشر التركيبي	المؤشرات المركبة	المؤشرات الخصوصية	المؤشرات البسيطة
مؤشر التنمية الريفية	مؤشر التنمية الريفية البشرية والاجتماعية	مؤشر تنمية الصحة	طبيب/1000 ساكن
			شبه طبي/1000 نسمة
			التجهيزات الصحية
			وفيات الاطفال
		مؤشر تنمية التربية	نسبة التمدرس
			نسبة استغلال القسم
			نسبة الذكور/ الاناث
		مؤشر تنمية الشغل	نسبة طاقة التشغيل المحتمل
			نسبة التبعية
		مؤشر مستوى المعيشة	نسبة شغل السكنات
			نسبة السكنات البدائية
			نسبة التزود بالكهرباء
			نسبة التزود بالماء الشروب

			نسبة صرف المياه المستعملة
		مؤشر فك العزلة الرقمي	الكثافة الهاتفية
			كثافة الطرقات
			التغطية المصرفية
	مؤشر تنمية الاقتصاد الريفي	مؤشر تنمية الاقتصاد الفلاحي	نسبة الشغل في الفلاحة
			قيمة الانتاج الفلاحي
		مؤشر تنمية الاقتصاد خارج الفلاحة	نسبة الشغل في الخدمات
			نسبة الشغل في الاشغال العمومية والبناء
			نسبة الشغل في الادارة
	مؤشر البيئة	مؤشر تدهور البيئة	حمل المراعي
			نسبة التمدن
		مؤشر حماية البيئة	حماية البيئة

المصدر: و.م .م. بالتنمية الريفة،التجديد الريفي، المطبعة الرسمية الجزائر،2006 ص58

و إذا كان هذا واقع الحواضر في الجزائر فماذا يمكن أن نفعل اتجـــاه ظاهرة التحضر والتوسع العمراني ؟

هناك العديد من المحاولات والاستراتيجيات والبدائل التي يمكن أن تقي من النمو الحضري الجارف التي منها [18] :

ا – تحديد الطاقة الاستيعابية المتوقعة والممكنة لكل مدينة وفق محدداتها وإمكانياتها الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية.

وإذا كان السؤال المطروح ما هو العدد الأمثل؟ فسوف يظل من الصعب تحديد عدد السكان لأن كل مدينة لها أوضاعها وخصوصياتها

ب– بناء هيكلة حضرية متزنة عبر مختل0ف جهات التراب الوطني مع عدم التركيز على العواصم والمدن الكبرى مع توزيع فرص العمل والاستثمارات.

ج – تهيئة إقليم المدينة للتخفيف من الضغط المركز على المدينة إداريا واقتصاديا.

د – تشجيع الهجرة الريفية العكسية أي من المدن إلى الأرياف وذلك من خلال اتخاذ إجراءات تحفيزية كتنمية المناطق الريفية وتطوير وسائل النقل والمرور بين المدينة

والمستوطنات الريفية وبشكل عام خلق ظروف في الريف تجعل منها منطقة جذب عمراني.

ثالثا- الريف الجزائري: واقعه ونظريات تطويره

تتميز الحياة الاجتماعية في الوسط الريفي بالتعقيد و التركيب ، لأن الباحث في تفاصيل الحياة سوف يواجه صعوبات حقيقية ،حتى وإن كان هذا المجتمع لايتوفر على تكنولوجيا متطورة إلا أنه معقد في بعده الاجتماعي والثقافي .

والمجتمع الريفي الجزائري لم يشذ عن هذه القاعدة لأنه يتميز بالتنوع في تركيبته وثقافته، هذه الثقافة تشكلت عبر سلسلة من المراحل والمحطات .

و نتناول واقع الريف الجزائري وتشخيص فضاءاته من المنطلقات التالية(19)

1 - أهمية الريف وتزايد سكانه: بالرغم من الظروف الصعبة التي عاشها الريف الجزائري خاصة خلال العشريتين الأخيرتين (جفاف، نقص في الاستثمارات ، انعدام الأمن ..الخ) إلا أنه حافظ على حيويته.

جدول رقم (2) والمتعلق بيكان الريف والحضر الوحدة : ملايين

السنة	عدد سكان الريف	عدد سكان الحضر	عدد سكان الوطن
1998	12,1	17.0	29,1
2005	13,4	20,5	33,9

المصدر: و.م.م.التنمية الريفية، التجديد الريفي،ص 105

والملاحظ أن عدد سكان الأرياف مع نهاية 2005 قدر بـــ: 13مليون نسمة، ليشكلوا 40% من مجموع السكان مقابل 12,2 مليون سنة 1998 .

ومرد هذه الزيادة تحسن الظروف الأمنية وظروف المعيشة في الوسط الريفي ، هذه الأرقام تبين أن عدد سكان الأرياف ما يزال مهما .

2- التحضر والاستقطاب في الوسط الريفي :يبين تطور سكان الريف أن تمركز سكان الريف وتحضرهم تم بوتائر سريعة ، هذا التحضر يمثل معطى قويا ،لأنه بلا شك سوف يسمح بتخفيف ضغط الهجرة على المراكز الحضرية .

بين سنتي 1996، 2005 سجلت 877 بلدية من مجموع 979 رصيدا إيجابيا للهجرة أوثابتا مقابل 613 بلدية بين سنتي 1987، 1998 ، 102 بلدية فقط تواصل تسجيل رصيد

هجرة سلبي مقابل 366 بين 1987 ،1998 ومن 102 يقع 78 % منها في محيط المدن الكبرى .

3ــ تزايد مؤشر التنمية الريفية المستدامة :لقد تزايد متوسط مؤشر التنمية الريفية المستدامة بـــ 19% وانتقل من 0,3 في سنة 1998 إلى 0,5 مع نهاية 2005 ، وقد استعمل هذا المؤشر لأول مرة لقياس التنمية من فترة لأخرى .

ويؤكد هذا المؤشر وخاصة مؤشراته المركبة : مؤشرات التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية والجهود المبذولة في مجال الاستثمار الرامية إلى تحسين ظروف معيشة السكان .

4ــ البنية الهشة للشغل في الوسط الريفي :تؤكد بنية التشغيل على مستويات البلديات الريفية حقيقة التنوع الاقتصادي ومدى توسعه ، إلا أنه لا يمكن إخفاء بنية التشغيل وهشاشته ، فنقص التشغيل في الأرياف هو معطى حقيقي وإن اختلفت شدته من ولاية لأخرى ، لأن فرص التشغيل تتوقف على الفرص التي يوفرها الاقتصاد المحلي والوضعية الجغرافية للمنطقة .

جدول رقم (3) المتضمن معدل التشغيل في الوسط الريفي

القطاع	الفلاحة	الاشغال العمومية والبناء والصناعة	الخدمات	الادارة	أخرى
%	38	14	11	21	16

المصدر: الارقام مستقاة من و م م االتنمية الريفية، التجديد الريفي، والجدول من الباحث

وتبين نسبة التشغيل الوطنية على مستوى البلديات الريفية غلبة الفلاحة والنشاطات المرتبطة بها من استصـــلاح وغابات حيث لا تخفي تنوعا في الأنشطة الاقتصادية ، سيما الصناعات التقليدية التي بدأت تستعيد مكانتها ضمن تنظيم الاقتصاد الريفي المتنوع .

5ــ تحسن ظروف معيشة سكان الريف :أمكن معرفة تحسن ظروف معيشة سكان الريف انطلاقا من مؤشر التنمية البشرية والاجتماعية والذي استند إلى المؤشرات الخاصة بالصحة والتربية والسكن والكهرباء والماء الشروب والصرف الصحي ..إلا أن هذا التحسن ظل دون المستوى المطلوب.

6 _ نظريات واتجاهات التطوير الريفي :إن واقع الحياة الريفية في الجزائر وفي غيرها من دول العالم الثالث وللحد من الهجرة الريفية يتطلب تهيئة ريفية متوازنة ، وقد ظهرت نظريات واتجاهات عديدة نذكر منها (20)

6_1 التنمية الريفية المتكاملة :وتهدف هذه النظرية إلى توفير كل المقومات التي تجعل من الريف مكانا تطيب فيه الحياة ، ولتحقيق هذا الهدف ظهرت فكرة المجمع القروي ، وهي فكرة لإدارية جغرافية تقوم على تجميع القرى المتجاورة في وحدات جغرافية إدارية يكون مركزها أكبر قرية في المنطقة بحيث تصبح هذه القرى الكبيرة كنموذج لعاصمة قروية للمجتمع الريفي .

ويذهب "فريدمان " في هذا الصدد إلى التفكير في إنشاء مدينة قروية تكون عاصمة منطقة ريفية يكون عدد سكانها حوالي 50 ألف نسمة، هذه العاصمة القروية تنال تشجيعا تنمويا من الدولة وتكون إلى حد بعيد منعزلة عن المدن كبيرة الحجم، والعلاقة بينها وبين المدن الكبيرة تحدد وتطور وفق أسس يتم اختيارها بإمعان .

6_2_ التقـــــرية :وتقوم هذه الفكرة حين تكون المداشر والقرى الصغيرة والتجمعات الريفية مبعثرة مما يصعب توصيل الخدمات والمرافق إليها، حيث تجمع المداشر والقرى الصغيرة في وحدات قروية كبيرة تجمع مواطني هذه البقاع للاستيطان فيها مثل ما حدث في الجزائر حين عمدت إلى بناء القرى الاشتراكية.

6-3- الترويح الريبعي :تنطلق هذه الفكرة من ضرورة ربط التنمية الريفية بخلق روح الانتماء الريفي أو الوعي الريفي أو الهوية الريفية التي تتسم بمزايا إنسانية خاصة بما تدفعها إلى اختيار الإقامة في الر يف عند المفاضلة بين الريف والمدينة.

7 - سياسة التجديد الريفي :وانطلاقا من تلك النظريات والتصورات ومن تجارب العديد من البلدان وبعد تشخيص طويل المدى أصدرت الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية وثيقة حول ما أسمته بالتجديد الريفي في محاولة لبعث الحياة الريفية من جديد

انطلقت الوثيقة من محاولة فهم الماضي وتحليله من أجل إدراك أفضل للمستقبل ولتضع الأهداف الرئسية كالتالي: [21]

ا ــ الساهمة في إحياء المناطق الريفية بتحسين ظروف التشغيل ، وإعادة الحياة للنسيج الاقتصادي ، وضمان مستوى معيشي عادل للجماعات الريفية .

ب ــ تثبيت السكان والحفاظ على عالم ريفي حي وفاعل ، بتحسين ظروف الحياة وشروط عمل سكان الريف .

ج – تدعيم قابلية المؤسسات الريفية للحياة وتعزيز دور الفلاحة التي ما تزال مكونا رئيسيا في الاقتصاد الريفي .

د ــ المساهمة في حماية الإمكانيات المتوفرة من موارد طبيعية ورد الاعتبار للتراث الثقافي

وأخيرا فإن الهدف الأساسي هو المساهمة في تدعيم التماسك الاجتماعي والتنمية المتوازنة للأقاليم مع الأخذ في الحسبان خصوصياتها ومؤهلاتها ومعوقاتها .

ولتحقيق تلك الأهــداف اعتبرت سياســة التجديد الريفي فرصـــة لحل الإشكالات والملفات المفتوحة والتي منها:

اــ سهولة الحصول على الموارد الطبيعية والعقار الفلاحي وتوضيح الوضع القانوني له ، سيما تحديد وضعية المستثمر الفلاحي .

ب ــ سهولة الحصول على الموارد المالية والتكفل الأفضل بالعمليات المصرفية.

ج ــ نظام الحماية الاجتماعية وحق العمل وضرورة انسجامهما مع واقع العمل الفلاحي

د ــ تدعيم التنظيمات الريفية من نقابات وجمعيات وغرف الفلاحة.

ه ــ جهاز تشريعي مكيف يسمح بإعطاء قاعدة قانونية قوية لمفاهيم التنمية الريفية المستدامة .

الخاتمـــــة

والخلاصة فإن إشكالية التحضر كانت وما تزال مرتبطة بالعلاقة بين المدن والأرياف لأنهما يشكلان طرفي المعادلة ، ثم ان الأولوية ظلت تستحوذ عليها المدن،

وبالإضافة إلى ذلك فإنه يلاحظ أن تطور العالم الريفي لم يكن خطيا ومنسجما .

إن سيادة مقاربات مساعي التنمية التي اعتبرت الفضاء الريفي فضاء ملحقا بالمدينة وموضوع أعمال ظرفية وقطاعية ودون أي تماسك أو تكامل فيما بينها .

ولأن العالم الريفي كان ضحية نظرة مبسطة وقاصرة حاصرة إياه في الفلاحة فإنه لم يعرف تطبيق مشروع اقتصادي واجتماعي منسجم .

ومن ثم فإن السؤال المطروح كيف يمكن معالجة هذه العلاقة الحضرية الريفية وتوجيهها من أجل بناء شبكة استيطان متوازنة ؟

إن عزل الريف عن المدينة وحل مشكلات الريف لوحدها أمر يكاد يكون مستحيلا لأن الاستيطان البشري في أي جزء من الوطن كل ترابطت أجزاؤه وبينها تفاعل دائم ومستمر .. يضاف إلى ذلك أن حل مشكلات الحضر لوحدها أمر غير مجد لأنه يؤدي إلى تعقد المشكلات لا إلى حلها .

إن الخروج من هذه الحلقة المفرغة يتطلب إعادة النظر في تنمية الشبكة الاستيطانية البشرية الكلية وفي مراجعة العلاقات بين المستوطنات البشرية المختلفة .

المراجع و الهوامش :

1– عبد الحميد بوقصاص : النماذج الريفية الحضرية لمجتمعات العالم الثالث، جامعة باجي مختار، عنابة ص67

2 – المرجع نفسه، ص68

3 – نخبة من أساتذة علم الاجتماع: المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية د.ت 361

4– عبد الحميد بوقصاص : مرجع سابق، ص77

5 – رشيد زوزو : الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية في الجزائر، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة 2008، ص23

6ـ الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية : التجديد الريفي ، المطبعة الرسمية ، الجزائر 2006 ، ص 182

7ـ علي مانع : جنوح الاحداث و التغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر 1996، ص32

8– محمد عاطف غيث : علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية 1995 ، ص125

9– سامية محمد جـــابر :علم الاجتمـــاع الريفـــي ، دار النهضة العربية ، بيروت 1990 ص 14

10–– محمد عاطف غيث : مرجع سابق ص126

11– الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية: ص180

12– رشيد زوزو : مرجع سابق ص20

13 – زكي حنوش :أسباب ونتائج الهجرة من الريف إلى الحضر في الوطن العربي ، مجلة عالم الفكر ع 1 لسنة 1999 ، الكويت، ص 223

14 – بشير التيجاني : التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2000، ص 24.

15 – الوزارة المنتدبة للتنمية الريفية: مرجع سابق ص18

16 – المرجع نفسه ص 104

17 – المرجع نفسه ص 105

18 – بشير التيجاني، مرجع سابق، ص4،5

19 – الوزارة المنتدبة للتنمية الريفية: مرجع سابق، ص 53 ــ64

20 – بشير التيجاني، مرجع سابق ص5

21 – الوزارة المنتدبة للتنمية الريفية: مرجع سابق ص35